النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt

# تقرير شهر
# سبتمبر 2023

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
وحدة الرصد بمركـــز السلامة المهنية

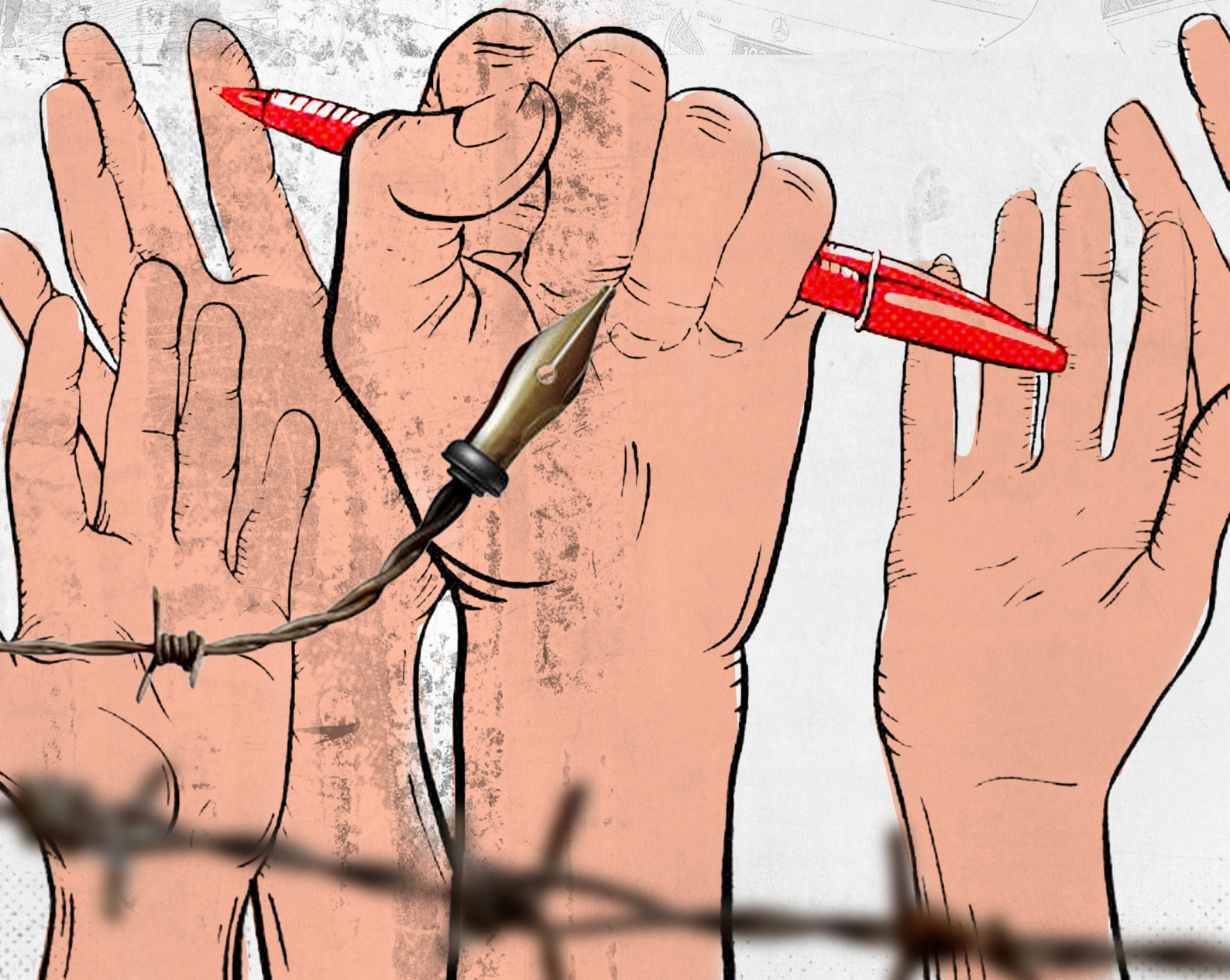

# تقرير شهر سبتمبر 2023

## النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
## وحدة الرصد بمركـــز السلامة المهنية


إعداد:
خولـــــة شبـــح
مـــروى الكـــافي
محمود العروسي
منـــذر الشـــارني

تصميم:
معاذ عيادي


النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين
Syndicat National des Journalistes Tunisiens
snjt


creative commons

## المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية

1 لكل إنسان الحق في اعتناق آراء دون مضايقة.

2 لكل إنسان الحق في حرية التعبير. ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود، سواء على شكل مكتوب أو مطبوع أو في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى يختارها.

تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية:

3 أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم.
ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة.

## الفصل 55 من الدستور التونسي

لا توضع قيود على الحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور إلا بمقتضى قانون ولضرورة يقتضيها نظام ديمقراطي وبهدف حماية حقوق الغير أو لمقتضيات الأمن العام أو الدفاع الوطني أو الصحة العمومية.
ويجب أن لا تمس هذه القيود بجوهر الحقوق والحريات المضمونة بهذا الدستور وأن تكون مبررة بأهدافها، متناسبة مع دواعيها.
لا يجوز لأي تنقيح أن ينال من مكتسبات حقوق الإنسان وحرياته المضمونة بهذا الدستور.
على كل الهيئات القضائية أن تحمي هذه الحقوق والحريات من أي انتهاك.

# مقدمة عامة

أصبح التواصل الاجتماعي فضاء خطيرا على الصحفيين/ات وترتفع نسب المخاطر فيه يوما بعد يوم، ولئن لم تسجل النقابة خلال شهر سبتمبر عمليات اختراق أو تلاعب بمحتويات في الفضاء الرقمي وصفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بالمؤسسات الإعلامية، إلا أن التحريض والتشهير تواصلا، الأمر الذي خلق بيئة حاضنة للعنف ضد الصحفيين/ات، وحصلت نصف الاعتداءات خلال شهر سبتمبر 2023 على شبكات التواصل الاجتماعي من قبل عديد الأطراف.

حيث تواصلت حملات التحريض ضد الصحفيين والصحفيات على شبكات التواصل الاجتماعي ما عقد وضعهم وحقهم في بيئة عمل آمنة. وتواصلت حملات رئيسة الحزب الدستوري الحر على النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وعلى نقيبها والمنخرطين فيها من الصحفيين والصحفيات.

كما عادت رئاسة الجمهورية لاستعمال الفضاء الرقمي للتحريض على وسائل الإعلام وخاصة التلفزة التونسية، حيث كانت محور لقائين لرئيس الجمهورية سواء خلال مجلس الأمن القومي أو خلال لقائه رئيس الحكومة ومجموعة من الوزراء إضافة إلى خطابه المشكك في وطنية الصحفيين/ات وشبهات التورط في الفساد.

كل هذه العناصر ساهمت في تعقيد الأوضاع التي جعلت الصحفيين يعملون تحت الضغط وباتوا مهددين بإمكانية ممارسة رقابة ذاتية على المحتويات التي ينتجونها وهو ما يمكن أن يؤثر على أداء قطاع الإعلام ككل.

كما تواصل سجن الصحفي خليفة القاسمي بسجن المرناقية والصحفية شذى الحاج مبارك في سجن المسعدين دون أي تقدم في ملفيهما، وتواترت الملاحقات القضائية في حق الصحفيين/ات سواء عبر اثارة الدعوى ضدهم أو عبر شكاوى قدمتها الأطراف التي رأت أنها تضررت من مضامين المحتويات الإعلامية. ولئن تقر النقابة بالحق في التقاضي والحق في الانتصاف لضحايا جرائم الصحافة، إلا أنها تدين تمسك القضاء بتطبيق نصوص تشريعية لا صلة لها بقطاع الصحافة وفيها تشديد واضح للعقوبة، حتى وصل الأمر إلى إثارة دعوى ضد

رسام كاريكاتير على خلفية رسوم ناقدة للسطلة وهو ما يعتبر انتكاسة كبيرة في التعامل مع حرية التعبير وحرية الصحافة. كما حوكم برنامج «عندي ما نقلك» على نفس الفعلة مرتين حيث وبعد صدور حكم سابق عن الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري بتغريم البرنامج ماليا، صدر حكم ثان من القضاء التونسي ضد نفس الحصة من نفس البرنامج بغرامة ثانية على نفس الفعلة وهو ما يطرح جدلية الانتصاف والعدل.

إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين تصنف الوضع الحالي الذي تعيشه الصحافة التونسية بالخطير خاصة في ظل الملاحقات القضائية المتواترة في حق الصحفيين خارج الإطار القانوني المنظم لمهنتهم وتحذر من خطورة هذه الممارسات في ظل تغييب شبه تام لدور هياكل التعديل الذاتي والتعديل في قطاع الإعلام وتواصل أزمة الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري.

وتدعو النقابة السلطات التونسية إلى مراجعة سياساتها المنتهجة في ملف الإعلام وتدعو القضاء إلى لعب دوره في ملاحقة المعتدين خاصة في حالات التحريض والتشهير التي تستهدف الصحفيين/ات وتعجيل النظر في الملفات التي يثيرونها ضمانا لمناهضة الإفلات من العقاب في الجرائم المسلطة على الصحفيين. وتدعو النقابة كل الأطراف إلى احترام حرية الصحافة وحرية العمل الصحفي وحق المواطن في اعلام تعددي وحر يسعى لكشف الاخلالات ودفع عجلة الإصلاح نحو الديمقراطية وضمان حقوق الإنسان

**وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية**
**النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين**

# مقدمة إحصائية

تضاعف عدد الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر سبتمبر 2023 مقارنة بشهر أوت 2023 وسجلت وحدة الرصد بمركز السلامة المهنية بالنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين 20 اعتداء من أصل 25 إشعارا بحالة وردت عليها أومن خلال رصد شبكات التواصل الاجتماعي ومراقبة مواقع المؤسسات الإعلامية وعبر متابعة البرامج والأخبار في وسائل الإعلام وعبر الاتصالات المباشرة من قبل ضحايا الاعتداءات أو شهود العيان.

| جويلية 2023 | أوت 2023 | سبتمبر 2023 |
|---|---|---|
| 12 | 10 | 20 |

طالت الاعتداءات 22 ضحية، توزعوا حسب النوع الاجتماعي إلى 7 إناث و15 ذكور،

## توزيع ضحايا الاعتداءات حسب النوع الإجتماعي

07 نساء

15 رجال

وتوزعت خطط الضحايا إلى 20 صحفيا وصحفية و2 مصورين صحفيين.

## توزيع ضحايا الاعتداءات حسب الخطط

يعمل ضحايا الاعتداءات في 11 مؤسسة إعلامية توزعت إلى 5 قنوات إذاعية، 2 قنوات تلفزية، 2 مواقع الكترونية وجريدة مكتوبة وحيدة ووكالة أنباء وحيدة.

## المؤسسات الإعلامية لضحايا الاعتداءات

وتتوزع المؤسسات إلى 1 مؤسسة مصادرة و1 مؤسسة خاصة و2 مؤسسة عمومية و 2 مؤسسة جمعياتية و2 صحفيين مستقلين واعتداءين قطاعيين.

عمل الصحفيون/ات الضحايا على المواضيع:

## المواضيع التي عمل عليها الصحفيون/ات ضحايا الاعتـــداءات

وقد طالت ضحايا الاعتداءات :

## طبيعة الاعتداءات على الصحفيين

تصدر نشطاء التواصل الاجتماعي والمواطنون قائمة المعتدين على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات بـ 4 اعتداءات لكل منهما.

## المعتدون/ات على الصحفيون/ات

وتركزت الاعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات في:

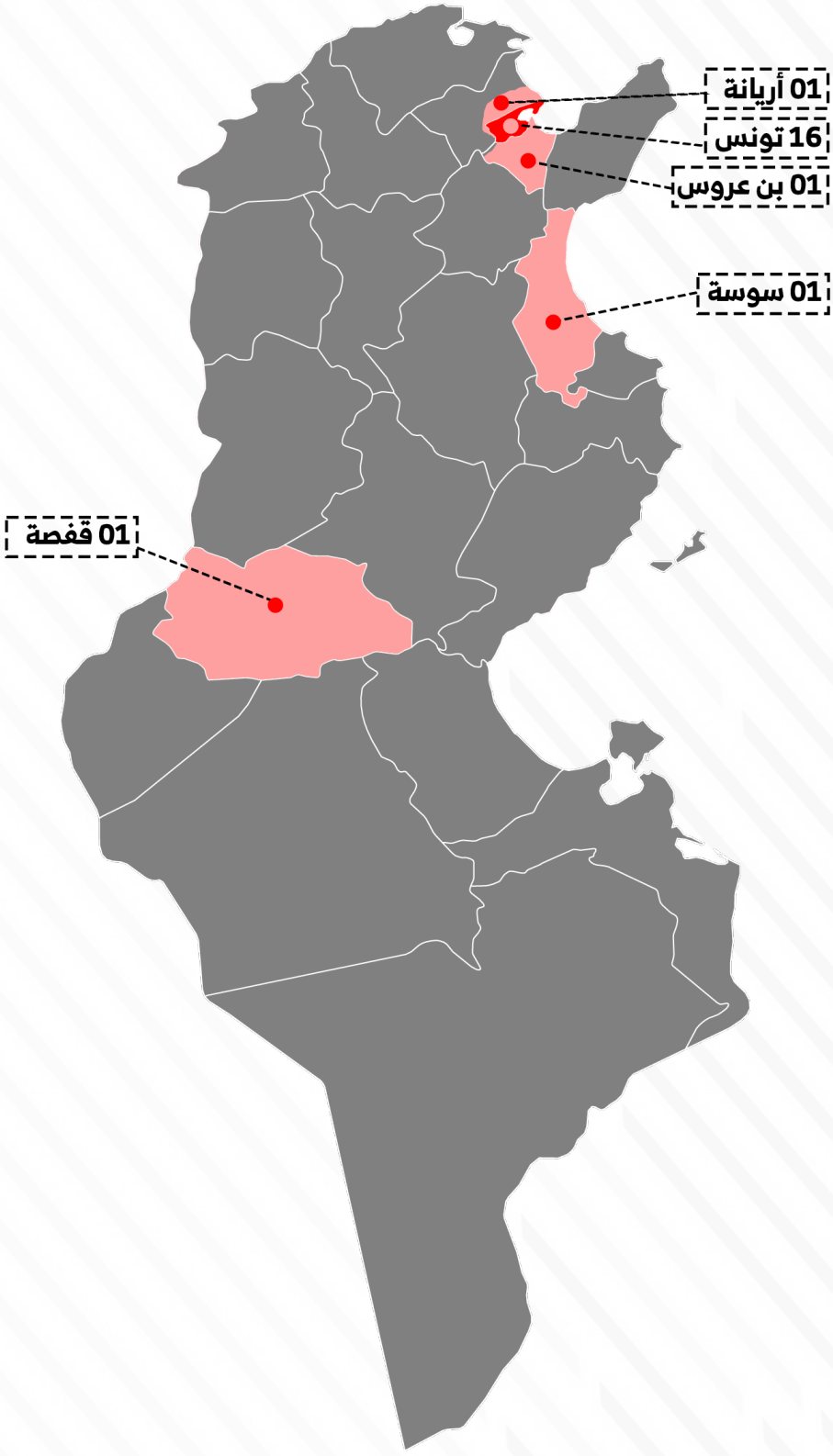

## رئيس الجمهورية يحرض على الصحفيين:

### الوقـــــــــائع

قام رئيس الجمهورية في 18 سبتمبر 2023 خلال اجتماعه مع رئيس الحكومة ومجموعة من الوزراء بالتحريض على قطاع الاعلام عامة ومحاولة التدخل في الخط التحريري لمؤسسات الاعلام العمومي وخاصة التلفزة الوطنية، حيث استنكر عدم تطرق نشرات الأخبار إلى عمليات الوحدات الأمنية والعسكرية في تفكيك الشبكات التي تتاجر بالبشر. وانتقد الرئيس عمل التلفزة التونسية.
كما قام رئيس الجمهورية قيس سعيد في 25 سبتمبر 2023 خلال اشرافه على مجلس الأمن القومي بالتطرق مجددا إلى موضوع التلفزة الوطنية حيث شدد على أنه «لا بد من توضيح جملة من النقاط خاصة بالنسبة للتلفزة الوطنية بقناتيها مضيفا أنه يجب أن تكون هذه التلفزة وطنية كما أنه عليها أن تنخرط في الخط التحريري للوطن» في محاولة لتوجيه خط تحرير المؤسسة واشارة إلى أن الخط التحريري قد لا يكون حاليا «خط تحرير للوطن»، ما مثل تحريضا عليها ومحاولة للتدخل فيها.

## تحريض على الهاشمي نويرة:

### الوقـــــــــائع

نشرت احدى الصفحات على شبكة التواصل الاجتماعي «فايس بوك» خبرا كاذبا مفاده تحجير السفر على الصحفي الهاشمي نويرة في 21 سبتمبر 2023، وعملت الصفحة المعتدية على تشويه سمعة الصحفي وثلبه والتحريض عليه. ووجهت الصفحة جملة من الاتهامات للصحفي لا صلة لها بالواقع، وقد تم تداول هذه التدوينة عشرات المرات. كما نشرت نفس الصفحة في 22 سبتمبر 2023 تدوينة ثانية تتهمه فيها بشبهة التورط في ملف ما يعرف بـ «التآمر». وواصلت الصفحة المعتدية حملة شرسة للتحريض على الهاشمي نويرة ما دفعه لتقديم شكاية في الغرض.

## تشهير بمهدي عبيد الصحفي بإذاعة «شمس أف أم»

**الوقـــــــائع**

اعتدى أحد نشطاء موقع التواصل الاجتماعي «فايس بوك» بالسب والشتم على الصحفي بإذاعة «شمس أف أم» مهدي عبيد اثر انتقاد أب اللاعب محمد الحاج منصور له لعدم تناوله أخبار حول مباراة لابنه بالخارج ضمن أخبار اللاعبين الدوليين. وقد اتهم والد اللاعب الصحفي بعدم الحياد وتغييب أخبار ابنه. وهو ما قاد نشطاء تواصل اجتماعي الى استهدافه بالسب والشتم واستهدافه بعبارات تحط من الكرامة.

## تحريض على زينة الزيدي:

**الوقـــــــائع**

شنت صفحات على شبكة التواصل الاجتماعي «فايس بوك» في 23 سبتمبر 2023 حملة تشويه ضد الصحفية بإذاعة «شمس أف أم» زينة الزيدي. وقد روجت هذه الصفحات أخبار كاذبة حول الحاق اسم الصحفية بقضية ما يعرف بـ «التآمر على أمن الدولة» وتحجير السفر عليها. كما حاولت الصفحات المعتدية تشويه الصحفية والمساس بحياتها الخاصة. وستتوجه الصحفية للقضاء لملاحقة المعتدين.

## تحريض على أميرة محمد من قبل أحد المدونين:

**الوقـــــــائع**

تعرضت الصحفية بـ»إذاعة موزاييك أف أم» أميرة محمد يوم 28 سبتمبر 2023 للتحريض من قبل عدة صفحات على شبكة التواصل الاجتماعي «فايس بوك» موجهين لها تهما لا علاقة لها بالواقع في تواصل لحملة تحريض طالتها بسبب ترشحها لعضوية المكتب التنفيذي للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين. وقد باشرت محمد إجراءات التقاضي ضد المحرضين عليها.

# تواصل الملاحقات القضائية في حق الصحفيين

سعت عديد الجهات إلى ملاحقة الصحفيين/ات قضائيا وقد التحق بهم هذا الشهر مقدمي البرامج ورسامي الكاريكاتور وقد سجلت أول ملاحقة لرسام الكاريكاتور توفيق عمران خلال شهر سبتمبر 2023.

## تتبع مكرم سعيدي من قبل «قرية SOS» قضائيا:

**الوقـــــــائع**

استمعت إدارة الأبحاث العدلية للحرس الوطني بسوسة في 14 سبتمبر 2023 إلى مراسل إذاعة «صبرة أف أم» مكرم السعيدي على خلفية شكاية رفعتها ضده إدارة «قرية SOS» بأكودة من ولاية سوسة لدى النيابة العمومية بالمحكمة الابتدائية بسوسة 2، بعد نشره تحقيقا مصورا حول « فتيات مقيمات بالقرية المذكورة».

وقد وجه المشتكي وفق محامي السعيدي تهم الثلب والادعاء بالباطل والإيهام بجريمة وتعريض أطفال للخطر» بسبب التقرير الذي نشره.

## تتبع علاء الشابي قضائيا:

### الوقـــــــائع

مثل الصحفي ومقدم برنامج «عندي ما نقلك» بقناة «الحوار التونسي» سابقا علاء الشابي أمام قاضي التحقيق في 22 سبتمبر 2023 بتهمة «تناول معطيات شخصية دون إذن من صاحبها» في قضية جارية منذ 2013 اثر شكاية تقدم بها أحد المواطنيين من ولاية الكاف. وكانت القضية محل قرار من هيئة الاتصال السمعي البصري بالتخطئة وقد انطلقت المتابعة القضائية منذ 2017. وقد أحال قاضي التحقيق الملف للمحاكمة التي قررت تخطئة الشابي بمبلغ ثلاثين ألف دينار وتم استئناف الحكم.

## تتبع توفيق عمران على خلفية كاريكاتير:

### الوقـــــــائع

تم في 26 سبتمبر 2023 احالة رسام الكاريكاتير توفيق عمران على القضاء على خلفية رسوم كاريكاتورية ناقدة للحكومة. وقد تم سماعه بعد اتهامه بـ «الإساءة إلى الغير عبر شبكات الاتصالات العمومية على معنى مجلة الاتصالات. وعند توجه عمران إلى مركز الأمن بمقرين رفقة محاميه تم إعلامهما بإحالة الملف على محكمة بن عروس في انتظار الحفظ أو تحديد موعد.
كما تم إيقاف عمران في وقت سابق بتاريخ 21 سبتمبر 2023 على خلفية حكم غيابي صادر في حقه منذ 2015 متعلق بصك دون رصيد وتم الافراج عنه بعد سويعات اثر انطلاق حملة مساندة له على شبكات التواصل الاجتماعي.

## تتبع محمد بو غلاب:

### الوقـــــــائع

مثل الصحفي محمد بوغلاب يوم الثلاثاء 26 سبتمبر أمام فرقة الأبحاث والتفتيش للحرس الوطني بباردو كمشتكى به من قبل أخت النائب السابق ياسين العياري نيابة عنه على خلفية تعليق صحفي.

## تتبع «شمس أف أم»:

### الوقـــــــــائع

تـم فـي 25 سـبتمبر 2023 الاسـتماع إلـى الممثـل القانونـي لإذاعـة «شـمس أف أم» من قبـل فرقـة مقاومـة الإجـرام ببـن عـروس، علـى خلفيـة شـكاية تقدمـت بهـا محاميـة رجـل أعمـال مـن ولايـة الـكاف. وقـد تـم فيهـا اسـتدعاء كل مـن رانيـا بوتوريا رئيسـة تحريـر «شـمس أف أم» والصحفيـة زينـة الزيـدي.
وكانـت محاميـة قـد تدخلـت فـي مـاي 2023 علـى موجـات إذاعـة «شـمس أف أم» ووجهـت لرجـل الأعمـال شـبهة فسـاد وتدخـل فـي اليـوم الموالـي محامـوه ووقـع تمكينهـم مـن حـق الـرد.

# مضايقات واعتداءات متفرقة على الصحفيين

طال الصحفيين خلال شهر سبتمبر 2023 اعتداءات عدة من ذلك حالات المنع من العمل والمطالبة بتراخيص غير قانونية وممارسة التمييز بين وسائل الإعلام من قبل بعض الإدارات العمومية إضافة إلى المضايقة والاعتداءات التي وصلت إلى التهجم وافتكاك المعدات.

## اعتداء يطال صحفية من قبل موظف:

### الوقـــــــائع

تهجم أحد الموظفين بـ «الصندوق الوطني للتأمين على المرض» بأريانة في 29 سبتمبر 2023 على الصحفية بـ «أنا يقظ» صوفية الصفاقسي محاولا افتكاك هاتفها ولي يدها خلال تصويرها تقرير داخل مقر الصندوق. حيث توجه نحوها الموظف صارخا ومطالبا إياها بتوضيح سبب وجودها وافتك هاتفها وحاول القاءه أرضا. وطالبها بمرافقته للإدارة وتهجم عليها بنعتها بصفات فيها شتم. وفور مغادرتها المكان توجهت الصحفية الى منطقة الأمن بأريانة وقدمت شكاية ضد المعتدي.

## مضايقة وتحديد مجال عمل صحفي

**الوقـــــــــائع**

تعرض مراسل «وكالة الانباء الألمانية» بتونس طارق القيزاني في 9 سبتمبر 2023 للمضايقة من قبل أعوان أمن بالزي الرسمي خلال عمله على تقرير صحفي بـ»ساحة الجمهورية» بتونس العاصمة، حيث وخلال قيام الصحفي بعمله توجه نحوه 3 أعوان وطالبوه بترخيص العمل. وبعد التثبت في وثائقه طلبوا منه مرافقتهم إلى مركز الأمن بمحطة الجمهورية، وقاموا بسؤاله عن الموضوع الذي يعمل عليه ومؤسسته الإعلامية وفتشوا محتوى كاميرا التصوير للتثبت من الصور التي التقطها. وقد أكد الأمن أن الاجراء الذي قاموا به في إطار بحث أمني روتيني وهو أمر غير قانوني باعتبار أن الصحفي معتمد في تونس ويعمل لفائدة مؤسسة إعلامية حاصلة على ترخيص عمل قانوني.

## صعوبات في الحصول على المعلومات في ولاية قفصة:

**الوقـــــــــائع**

كررت ولاية قفصة عملية اقصاء وسائل الإعلام الخاصة من تغطية الأنشطة التي تتم تحت اشرافها في أكثر من مناسبة واقتصارها على دعوة ممثلي وسائل الإعلام العمومية. حيث لم يتم دعوة وسائل الإعلام لتغطية زيارة وزراء الفلاحة والصحة وأعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات. ورغم سعي وحدة الرصد لحل الاشكال الا أنه مازال قائما ما يعيق حق الصحفيين/ات العاملين/ات في القطاع الخاص في الحصول على المعلومة.

## منع ضياء الدين الكريفي من العمل:

### الوقـــــــــائع

لـم تسـمح مديـرة متحـف بـاردو فـي 13 سـبتمبر 2023 للصحفـي بإذاعـة «شـمس أف أم» بالدخـول والعمـل علـى تغطيـة افتتـاح متحـف بـاردو. حيـث تنقـل الصحفـي للعمـل فصـدم برفـض عـون الأمـن الـذي يقـف ببوابـة المتحـف السـماح لـه بالدخـول نظـرا لوجـود أوامـر مـن المديـرة بمنـع وسـائل الإعـلام الخاصـة من الدخـول والاكتفاء بوسـائل الإعـلام العموميـة.

## مضايقة تأديبية لأمال الشاهد:

### الوقـــــــــائع

مثلت الصحفية بمؤسسة «التلفزة التونسية» أمال الشاهد في 29 سبتمبر 2023 أمـام مجلـس التأديـب بسـبب مطالبتهـا بحقهـا فـي العمـل وعـدم إهـدار المـال العـام ودفاعهـا عـن اسـتقلالية المرفـق العمومـي. وقـد حضـرت الصحفيـة المجلـس اثـر مراسـلتها لمديـرة المؤسسـة منتقـدة سياسـتها فـي إدارة المؤسسـة ومواصلـة تهميـش مقترحاتهـا فـي علاقـة بالبرمجـة. وقـد وجهـت لهـا مديـرة المؤسسـة تهـم الاعتـداء بالعنـف اللفظـي والسـب والشـتم والقـذف والادعـاء بالباطـل. وقـد اتخـذ مجلـس التأديـب قـرارا فـي حـق الصحفيـة.

# التعليق القانوني

كان الشهر الفائت من بين الأشهر التي سجلت عددا هاما من الانتهاكات ضد الصحفيين، كما كان ملفتا تصاعد وتيرة العنف الرمزي الذي أصبح يستهدفهم. وهذا الوضع ناتج عن حالة الإفلات من العقاب وعدم احترام الرأي المختلف وغياب ثقافة الاختلاف، علاوة على عنصر التعصب السياسي والولاء الأعمى لهذا الطرف او ذاك. وينطبق الامر على أنصار السلطة وأنصار المعارضة. وقد أصبح المناخ الذي يعمل فيه الصحفيون مخيفا إلى حد ما، ويمكن أن يتطور إلى الأسوأ اذا لم يتم لجم موجات العنف المعنوي والحملات الافتراضية المنظمة.

## حملات في الفضاء الافتراضي:

اكتست حملات التحريض والتهديد ضد الصحفيين طابعا تصاعديا وذلك من خلال كيل الاتهامات بالخيانة الوطنية والعمالة للخارج وغيرها من القوالب الجاهزة التي اعتادوا عليها. ويعمد مروجو الحملات العدائية إلى إطلاق روايات تبدو للقارئ البسيط كأنها وقائع صحيحة، في حين انها من نسج خيال أصحابها. ويعمد مروجو الاخبار الكاذبة الى ذكر تفاصيل أمور دقيقة بحيث يظن القارئ ان الكاتب كان متواجدا بالمكان وان ما يقوله هو عين الحقيقة، وهو أسلوب متعارف لبث الكذب والتحامل على الضحايا.
ويعمد المروجون إلى استهداف الصحفيين الضحايا وخاصة النساء بواسطة الايحاءات الجنسية الكاذبة والمسائل الأخلاقية الوهمية وذلك بهدف كسب تعاطف أنصارهم وفي محاولة لتحطيم معنويات الضحايا.
كما اكتست بعض الحملات طابعا تحقيريا يتضمن عبارات تمييزية وتتضمن محتويات جهوية وطبقية.
وإزاء سيل الحملات اختار بعض الصحفيين رفع شكاوى الى القضاء في حين اختار البعض الاخر عدم التظلم نظرا لتواتر الحملات ضدهم وتوسعها بشكل يصعب معه التشكي بالمئات.
ونعتقد في المرصد أن للقضاء وللعدالة دور في لجم هذا السيل الجارف من الانتهاكات

المعنوية ضد الصحفيين والتي من شأنها أن تهدد سلامتهم وحياتهم إذا استمرت في التصاعد.
وفي هذا السياق لا بد من إطلاق حملات على مستوى الشبكة العنكبوتية للتوعية بأهمية قبول الرأي المختلف وعدم التعصب للأفكار الشخصية. ويمكن العودة في هذا النطاق الى المرسوم 115 واستخراج المبادئ الكونية التي يتضمنها في علاقة بالموضوع.

## الإعلام العمومي والإعلام الخاص:

يؤكد المرسوم 115 على أهمية المساواة وعدم التمييز بين المؤسسات الإعلامية في النفاذ الى الأخبار والمعلومات. ويوجد اليوم في تونس مؤسسات إعلامية تنتمي الى القطاع العام والى القطاع الخاص ومؤسسات إعلامية جمعياتية مثل إذاعة «السيدة أف أم» و غيرها. ويكسب تنوع المشهد الإعلامي توازنا ضروريا حتى يجد المتلقي مادة إعلامية متعددة المصادر ومتنوعة المقاربات.
ومن خلال بعض الوقائع اشتكى بعض الصحفيين من تعمد بعض المسؤولين في مؤسسات عمومية وادارات منعهم من الولوج اليها وممارسة عملهم مقابل السماح لممثلي المؤسسات الإعلامية العمومية بالدخول وتغطية الأحداث. وأمام تعدد مثل تلك الاحداث وتكرارها في مناطق مختلفة، كأنها تحولت إلى توجه غير معلن للتضييق على حرية العمل أمام المؤسسات الإعلامية الخاصة بغاية الضغط عليها. ويؤدي هذا السلوك الى حرمان المواطن من الاخبار والمعلومات وإلى ان تصبح المعلومة ذات مصدر واحد ما يؤدي الى ضعف مصداقيتها وعدم ثقة المتلقي في محتواها. ونعرف جميعا ان المؤسسات الإعلامية الخاصة تعاني أوضاع مادية ومهنية صعبة من شان مثل هذه التدابير غير المعلنة ان تزيد في تدهور أوضاعها. وعلى المسؤولين إدراك أن التنوع وتعدد المصادر الإعلامية هو مصدر قوة للمجتمع وللدولة، كما أنه يقطع دابر الإشاعات والاخبار الكاذبة لأن ورود المعلومة من مصادر مختلفة يعطيها مصداقية لدى الرأي العام، خلافا للأخبار ذات المصدر الواحد التي لا تكون ذات مصداقية كافية وهو ما يدفع الجمهور الى البحث عن قنوات خارجية لاستقاء الاخبار عن بلده.
و قبل استفحال الوضع فانه لا بد من التدارك والرجوع عن هذا النهج في التعاطي مع الاعلام الخاص والاعلام الجمعياتي وتمكين الصحفيين العاملين في هذه المؤسسات من حقهم في النفاذ الى المعلومات واستقاء الاخبار من مصادرها. ونذكر في هذا الباب ان إعطاء المعلومات المتاحة هو واجب محمول على مؤسسات الدولة كافة.

## السياسة والإعلام:

تكررت خلال الفترة المنقضية بعض مظاهر التدخل السياسي في العمل الإعلامي سواء من جانب مسؤولي السلطة او مسؤولي بعض الأحزاب السياسية. ويحاول كل طرف حسب موقعه الضغط بالأساليب التي بين يديه على المؤسسات الإعلامية. فالسلطة الحاكمة تقول ان من واجب الاعلام إبراز بعض الاخبار وتقديمها على غيرها وأنه عليها المشاركة في المسار الحكومي والتلويح باتخاذ إجراءات في المستقبل في هذا الاتجاه. ولاحظنا ذلك من خلال بعض التعيينات ومن خلال بعض التوجيهات السياسية المباشرة. وعلى الضفة الأخرى حاول حزب سياسي تنظيم اعتصام أمام مقر نقابة الصحفيين ووجه الحزب المذكور اتهامات خطيرة لنقيب الصحفيين ولمؤسسات تعمل في قطاع الإعلام، وطالب وزارة العدل الاذن بفتح تحقيقات قضائية. وفي المحصلة فإن الضغوط المسلطة

على الاعلام من هذا الطرف او ذاك ستكون نتيجتها واحدة وهي محاولة التضييق على مساحة حرية التعبير وعلى عمل الصحفيين. ويعرف السياسيون سواء في السلطة او في المعارضة أهمية المؤسسات الإعلامية التقليدية وتفوقها في معايير المصداقية على مواقع التواصل الاجتماعي، ولذلك يسعى السياسيون دائما الى محاولة التدخل في الخطوط التحريرية لتلك المؤسسات وخاصة مع اقتراب المواعيد الانتخابية واحتداد التنافس الانتخابي. وينسى السياسيون ان المؤسسات الإعلامية ولو كانت تنتمي الى القطاع الخاص فإنها تدير مرفقا اجتماعيا غايته خدمة الجمهور وتقديم المعلومة الموضوعية والصحيحة من مصادرها. وان انحياز وسائل الاعلام لهذا الطرف السياسي او ذاك سيفقدها مصداقيتها ولدينا خلال السنوات الماضية عديد الشواهد على فقدان بعض الصحفيين لمصداقيتهم نتيجة انخراطهم في أجندات حزبية ضيقة. ولاشك أن الصحفيين في تونس منتبهون إلى مثل هذه المعطيات ويرفض المهنيون منهم ان يكونوا مطية لأي طرف سياسي. والرسالة التي يمكن توجيهها للسياسيين هي ان يكفوا عن التدخل في عمل وسائل الاعلام سواء كانت عمومية او خاصة. وبخلاف ذلك فان تلك المؤسسات ستفقد استقلاليتها ومصداقيتها وسيعود التونسيون الى مصادر القنوات الأجنبية لمتابعة أخبار بلادهم.

## أبحاث وتأديب:

مثل عدد من الصحفيين أمام فرق الشرطة لسماعهم بخصوص شكايات تقدم بها ضدهم مسؤولون او افراد من الخواص بسبب محتويات صحفية. كما أحيلت صحفية على مجلس التأديب لمؤسسة إعلامية عمومية باتهامات تتعلق بالإدعاء بالباطل والقذف... وتزيد مثل هذه الممارسات من الضغوط المتواصلة التي تسلط على الصحفيين بسبب عملهم. ووثق المرصد أن إحدى الشكايات ضد صحفيين قدمت رغم تمكين الشاكي من حق الرد والتوضيح. وفي هذا السياق فإننا نعيد التذكير بأن التتبعات القضائية ضد الصحفيين ينظمها المرسوم 115. كما نذكر أن مدعي الثلب لا بد أن يقدم قضية مباشرة امام القضاء لطلب الإدانة وجبر الضرر ضمانا لسرعة الفصل. لكن ما نراه هو ان مزاعم الثلب تأخذ توصيفات قانونية أخرى مثل تعمد الإساءة الى الغير عبر الشبكات العمومية للاتصالات او نسبة أمور غير قانونية لموظف عمومي، وهي وضعيات غير قانونية لأن جوهر هذه الاتهامات هو الثلب وما يستتبع ذلك من إجراءات خاصة نظمها المرسوم 115. ونلفت نظر النيابة العمومية مجددا الى ضرورة ارشاد الشاكي إلى اتباع إجراءات المرسوم 115 في حال كان يزعم أنه ضحية ثلب من قبل صحفي.

## حرية التعبير مرة أخرى:

اهتز الرأي العام في تونس على وقع إيقاف رسام كاريكاتور واستجوابه من قبل الشرطة عن ميوله الفنية وماذا كان يقصد من وراء رسومه الساخرة... الخ. ويبدو أن ما نسب اليه هو الإساءة الى الغير بسبب رسم كاريكاتوري. وللتذكير فان الكاريكاتير هو فن ساخر يستخدم الرسم من خلال تضخيم بعض الملامح الجسمانية او تناول بعض الاخبار او الاحداث من خلال السخرية أو الإضحاك واللعب على العبارات والمعاني. وتقاس حرية التعبير في كل بلد بمدى التسامح مع الرسوم الكاريكاتورية وخاصة تلك التي تتناول كبار مسؤولي الدولة. ولا عجب ان يكون الكاريكاتور غير مسموح به تماما تحت الأنظمة الاستبدادية. ويعود ذلك الى ان الرسم الكاريكاتوري يقدم رسالة مختزلة وقوية تتضمن السخرية من موقف او من وضعما ويكون لها عميق الأثر على المتلقي. ونتيجة لذلك

فان الكاريكاتور كثيرا ما يتم التصدي له من قبل الأنظمة الاستبدادية.
ونذكر أن تونس صادقت على الاتفاقيات التي تضمن حرية التعبير وحرية الصحافة وهي ملتزمة باحترام تلك الاتفاقيات، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.
ولا بأس من التذكير بأن بلادنا أصبحت منذ سنوات منارة للحرية الصحفية في المنطقة، رغم العراقيل والصعوبات. ولا بد من مواصلة نهج الحرية والدفاع عنها لأنه يعطي بلادنا صورة ناصعة في محيطها ويجعل منها احدى جزر للحرية.

# التوصيـــات

**إن النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين وبعد ما سجلته من اعتداءات على الصحفيين/ات والمصورين/ات الصحفيين/ات خلال شهر سبتمبر 2023 تدعو:**

**رئاسة الجمهورية إلى:**

-القطع مع التدخل السياسي المباشر في عمل التلفزة التونسية واحترام حرية التفكير داخلها وحرية العمل الصحفي واستقلالية خطها التحريري عن السلطة الحاكمة.

-إيقاف العمل بالمرسوم 54 الخاص بمكافحة جرائم أنظمة المعلومات والاتصال وإيقاف الإجراءات الحكومية القاضية بملاحقة المعبرين في الفضاء الرقمي تفعيلا لهذا المرسوم.

**الجهات القضائية إلى:**

-إيقاف الاحالات خارج إطار القانون المنظم لقطاع الصحافة وحفظ كل الشكاوى التي تستند الى نصوص أخرى.

-قبول مطلب التعقيب ومطلب إيقاف التنفيذ في ملف الصحفي المودع بسجن المرناقية خليفة القاسمي.

-مراجعة بطاقة إيداع الصحفية شذى الحاج مبارك سجن المسعدين والإطلاق الفوري لسراحها.

-تسريع النظر في الشكاوى المودعة لديه في ملفات التحريض والتشهير والتهديد والتحرش الجنسي والحد من الإفلات من العقاب وضمان حق الصحفيين/ات في الانتصاف.

**الجهات السياسية والمدنية إلى:**

-إيقاف حملات التشويه والتحريض على الصحفيين/ات وحث انصارهم على القطع مع خطاب الكراهية ضدهم

-الانخراط في حملات مساندة ومناصرة لقضايا حرية التعبير وحرية الصحافة.

أنجز هذا التقرير في إطار برنامج يُنفّذ بالشراكة مع:
مراسلون بلا حدود

النقابة الوطنية للصحفيين التونسيين

Syndicat National des Journalistes Tunisiens

snjt